كانوا على علاقة وثيقة مع طهران، التي كانت آنذاك على علاقات جيدة مع الدوحة. عام 2010 نظمت الدوحة مؤتمراً جمع الرئيس السوداني وزعيم كبرى الحركات الدارفورية (حركة العدل والمساواة)، الدكتور خليل ابراهيم، كانت نتيجته اتفاقاً سودانياً جديداً. كان التقارب القطري الوثيق من دمشق في فترة 2007 .

2010 نوعاً من رأس حربة ديبلوماسية مع أردوغان أنقرة وباريس ساركوزي من أجلّ فك التحالف السوري ـ الإيراني. عام 2010 فتحت حركة طالبان الأفغانية مكتباً في الدوحة، اتضح لاحقاً أن مهمته عبر القناة القطرية انتاج اتفاقية بين الحركة وواشنطن في مرحلة أفغانستان ما بعد الخروج العسكري الأميركي، الذي تأمل واشنطن من خلال تلك المحادثات أن لا يكون على طراز ما بعد الخروج السوفياتي عام 1989من بلاد الأفغان، ولا على نتائج خروجها من عراق ما بعد 31 كانون الأول 2011.

في فترة 2011 ـ 2013، أخذ الدور القطري الاقليمي أبعاداً أكبر: دور رأس الحربة الاقليمية لواشنطن بالتعاون مع تركيا، وبوصف أنقرة والدوحة هما الرعاة للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، من أجل تنظيم وهندسة التغييرات الداخلية العربية بعدمت فوجئ البيت الأبيض بانفجار البنية الداخلية العربية للكثير من الأنظمة، ابتداءً من تونس. نجح هذا في القاهرة وطرابلس الغرب وتونس وصنعاء (في الأخيرة بمشاركة الرياض التي لا يمكن القفز فوقها في الشؤون اليمنية) وفشل في دمشق بسبب تحول الأرض السورية إلى ميدان لصراع أميركي ـ تركي ـ خليجي ضد موسكو وطهران ودول «البريكس».

الآن، هناك سؤال لم يطرح حتى يومنا هذا في عوالم الفكر والسياسة العربيتين: ما هي أسباب نفخ هذا البالون الذي اسمه دولة قطر؟ ثم: ما هي الوظيفة من وراء ذلك؟ بعد هذا وذاك: ما هي الآليات والعوامل، غير العامل الأميركي، التي جعلت دولة صغيرة، ولو كانت تملك الكثير من المال، تقوم بأدوار هي أكبر من حجمها بكثير. من الواضح أنها مربوطة بخيط أميركي، في زمن كانت تجارب عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز وصدام حسين (والآن إيران الخامنئي) تعطي دلالات واضحة على أنه ممنوع أميركياً انشاء أدوار اقليمية مستقلة لدول المنطقة؟

* كاتب سوري

الشركة التركية مدللة كل هذا الدلال وهل له علاقة بالطور الجديد الذي دخلته العلاقات بين تركيا والإقليم والذي بلغ درجة غير مسبوقة من التبني والاحتضان الذي يكاد يبلغ درجة التحالف المصيري بين حكومة أردوغان والإقليم الكردي!

يناقش الباحث الأمير رأياً ورد ضمن مقالة للباحث الكردي شوان زلال ويصفه بأنه أفضل تعقيب صدر حول الموضوع تحت عنوان «فضيحة بيع أسهم «دي أن أو» إلى الشركة التركية «جينيل إنيرجي» ودور الوزير الكردي هاورامي في المسألة». وفيها يشرح شوان زلال الموضوع بصورة محايدة، ثم يصل إلى نتيجة مفادها أنّ «هذه الفضيحة تبيّن الطريقة غير الشفافة التي تعمل بها حكومة إقليم كردستان في معالجتها لأمورها المالية، وكيفية التصرف بالمال العام. إنّ الوزير المعني ـ هورامي ـ وغيره من مسؤولي الحكومة قد يكون تحرك ضمن نطاق الاحتيال والفساد المالي أو العمل بطريقة غير كفوءة أو بطريقة ساذجة، ولكن النتيجة هي إحراج لإقليم كردستان. فإن كان كل ما تقوله حكومة الإقليم صحيحاً، والمسألة هي فقط لجمع أموال لشركة (دي أن أو DNO) لتقوم بأعمالها، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا لم يعلن الأمر في ذلك الوقت، ومن أعطى التخويل لإدارة الصفقة بهذه الطريقة، إذ الأمر في كل الأحوال هو التعامل بالأموال العامة».

تتطرق الدراسة، أيضاً، إلى دور محمد سيبل، رئيس شركة «جينيل إنيرجي» التركية فتصفه بأنه رجل محظوظ جداً! إن كنا نؤمن بالحظ! فلقد أعطي له حقل جاهز لأفضل نفط في العالم سنة 2004، وهو لم يكن يعرف عن النفط إلّا على مقدار البنزين الموجود في خزان سيارته. ثم قام الوزير هاورامي بنفسه بشراء أسهم من شركة «دي أن أو» لإعطائها إلى شركته طبعاً لقاء قيمتها. ثم أُدخل بحصة 25% بجميع عقود «دي أن أو» في كردستان في 2009، إضافة إلى ذلك، أُدخل بحصص بحقول ميران وجياسورخ في سنة 2009!! يخلص الأمير مستنتجاً: «لو أنّ هذه الأمور كانت قد تمت خلال السنتين الماضيتين، لكان الوضع مفهوماً، حيث إنّ شركات «سيبيل» في تركيا تقع ضمن تجمع صناعي مالي كبير له تأثير في القيادات السياسية والاقتصادية التركية. إنّ هذه الشركة تعتبر اللاعب الأساس في تمويل ومد أنبوب تصدير خاص لنفط الإقليم عبر تركيا، وهو قيد الإنشاء الآن. وكل ما تريده حكومة الإقليم حالياً هو تسلم أكبر مبلغ ممكن من الميزانية الاتحادية لسنة 2013 بغض النظر عما إذا كان ذلك استحقاقهم القانوني أم لا، إذ إنه في سنة 2014 سيكون لديهم خط تصدير خاص بهم، وسيكون لهذه الشركة ورئيسها دور رئيسي في تنفيذ هذه الخطة، ولذا فإن من الواجب الاهتمام بمصالحه لأن مصالحه تخدم مصالح الإقليم!».

ويختم الأمير هذا المحور بالتساؤل المثير التالي «هل هذه الأسهم ـ التي اشترتها حكومة الإقليم الكردي من الشركة الترويجية لمصلحة الشركة التركية ـ مسجلة في ميزانيات الإقليم، كذلك هل قيمة وعوائد هذه الأسهم، تسمى أصولاً وعوائد نفطية يجب احتسابها في حصة الإقليم من الميزانية الاتحادية؟». ويبدو واضحاً أن هذا التساؤل سيبقى دون إجابة خصوصاً بعد تصاعد التوتر وتعقد الخلافات بين بغداد والإقليم الكردي الطامح بقوة لتحقيق استقلاله الاقتصادي وتمتعه بثرواته إضافة إلى ما يجنيه من حصة كبيرة تبلغ 17% من الميزانية الاتحادية التي فاقت 118 مليار دولار في 2013، لا لشيء إلا لأنه لا يزال يعترف شكلياً بكونه جزءاً من الدولة العراقية الاتحادية! أما الغريب بل والعجيب في كل هذا فهو صمت الحكومة العراقية الاتحادية صمتاً مطبقاً وعدم اهتمامها البتة بهذه الفضيحة وكأن ما حدث قد حدث على سطح كوكب المريخ وليس العراق!

* كاتب عراقي

هاغل... بائع السلاح وموجه الرسائل

محمد العبد الله *

لم يخالف وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل خطة العمل الرئاسية، كما افتتح سيد البيت الأبيض جولاته الخارجية في بدء ولايته الثانية، بزيارة الكيان الصهيوني. حرص سيد البنتاغون على الانطلاق من ذات النقطة في انتهاج المسار المرسوم للحركة السياسية والديبلوماسية والعسكرية باتجاه «الولاية الأميركية الخارجية/ الثكنة» الأكثر حظوة في الامتيازات والنفوذ، لكونها الامتداد الطبيعي والشريك الأصيل الذي يقوم بتنفيذ الدور المنوط به، والمتطابق، مع أسس وجوده المصطنع في المنطقة والإقليم، لتنفيذ السياسة الإمبريالية/ التوسعية. افتتح هاغل زيارته «الحميمية والممتعة» ـ كما وصفها ـ بجولة في متحف المحرقة في القدس المحتلة. وفي ذلك رسالة معلنة وصارخة لكل من حاول التشكيك والاتهام للمرشح السابق والوزير الحالي، بمواقفه النقدية للوبي اليهودي/ الصهيوني بالولايات المتحدة، وبالتالي للكيان، والذي اتهم باللاسامية في صحيفة «وول ستريت جورنال». هو «صاحب المواقف الواقعية» في مجال

> ستعمل الطائرات الحديثة على جعل أراضي إيران في «مدى قريب»

السياسة الخارجية، الذي اتهم باعطاء معاملة مفضلة لـ«الارهابيين»، على حدّ قول الصحيفة. مهدت الصحافة الأميركية قبل الزيارة بعرض لنوعية الأسلحة المتطورة المقدمة، ثم كشفت مع صحافة الكيان، عما سيصار إلى «شرائه» بأموال المساعدات الأميركية! ومع وصوله لمحطته الأولى في جولته على المنطقة، بدأ «مُروّج» أدوات القتل، بتوجيه رسالته الأكثر بلاغة ودلالةً ووضوحاً لإيران، كما جاء في أحاديثه الصحافية التي نقل بعضاً منها، مراسل «بلومبرغ» غوبل راتنس، (سئل هاغل: هل تستخدم الولايات المتحدة صفقة بيع السلاح هذه كي تشير إلى إيران، بأن الهجوم العسكري يوجد على الطاولة، فأجاب: لا أعتقد أن ثمة شكاً في أن هذه إشارة واضحة أخرى لإيران). وهو ما كشفت عنه نوعية الأسلحة الجديدة التي سيقدمها للكيان العدو/ الثكنة. وإذا كانت أدوات الحرب، وعدّتها، تتكدس في العروض المطروحة على الزبائن، المتضمنة أنواعاً متطورة من طائرات الشحن الضخمة «V- 22» الباهظة الكلفة، والتي تقلع وتهبط كالمروحيات، وذات «كفاءة استثنائية لا مثيل لها في تخليص طيارين مهجورين في صحارى إيران وتحميل قوات خاصة لعمليات في أماكن نائية، كما يقول أمير أورن في صحيفة هآرتس (21/ 04) وسيكون جيش العدو هو الأول في العالم الذي سيحصل على هذه الطائرة خارج الولايات المتحدة. بالإضافة إلى طائرات تزويد بالوقود في الجو «135-KC» الضرورية لعمليات بعيدة المدى، مع أجهزة رادار متطورة جداً لطائرات «اف 15» و«اف 16»، مع أنواع حديثة من الذخائر والقذائف والصواريخ. فإن كل تلك الأسلحة، تأتي من أجل أن تبقى حكومة العدو محتفظة بتفوقها النوعي، ومراضاتها، ـ عدم اعتراضها ـ على صفقات التسليح الضخمة لكل من السعودية والإمارات، التي تقارب سبعة مليارات من الدولارات، تحتاج لها وزارة الدفاع، بعد التخفيضات الكبرى التي تقدّر بـ46 بليون دولار على ميزانيتها، نتيجة الاقتطاعات الهائلة في الموازنة الفيديرالية التي بدأ العمل بها، بعد توقيع الرئيس الأميركي للمرسوم القاضي بتنفيذ تلك الاقتطاعات، في أوائل شهر مارس/ آذار المنصرم.

لم ينسَ وزير الدفاع الأميركي ووزير الحرب الصهيوني ورئيس حكومة العدو، في كل أحاديثهم الصحافية، أن يؤكدوا أن زيادة كميات المعدات الحديثة، تهدف لـ«ضمان التفوق الجوي في المستقبل والسماح لسلاحها الجوي بإمكانات بعيدة المدى». وهنا تبرز أراضي إيران في أفق «بعيد المدى» ستعمل الطائرات الحديثة على جعله في مدى قريب! لقد أعاد هاغل المسكون ـ كما رئيسه ـ بالخوف الدائم على أمن الكيان، التذكير بالشراكة المتينة التي تربط المركز بالطرف داخل «المكون الواحد» (إن صفقة السلاح الجديدة تثبت أن الشراكة الأمنية بين «إسرائيل» وأميركا أقوى من أي وقت مضى) مشدداً ـ كما رئيسه أيضاً ـ على «التزام الولايات المتحدة بأمن «إسرائيل»». هذا الأمن وتلك الشراكة، يضعهما هاغل في منظومة علاقات تعكس الطبيعة الحقيقية للمصالح الاستعمارية/ العدوانية التي تحرص عليها الولايات المتحدة و«ولايتها الخارجية» بالمنطقة والإقليم (دولتانا تتشاركان القيم والمصالح المتشابهة وبينها شرق أوسط هادئ)، مشيراً إلى «أنه على الدوام حمل التقدير للدولة العبرية ولمواطنيها»، مضيفاً: إسرائيل هي قدوة للعالم، والعلاقات بين الدولتين لا تقاس فقط بالعلاقات العسكرية، وإنما أيضاً بالقيم المشتركة واحترام الآخرين، وهذا أساس العلاقات.

إن كلمات هاغل عن الديموقراطية وحقوق الإنسان، أثناء زيارته الخاطفة للقاهرة، لن تحجب آثار جولة التهديد المعلنة، سواء بما حملته رسائله المكتوبة بالإملاءات والوعيد، أو رزمة معداته القاتلة من الصواريخ والطائرات والقذائف لشعوب ودول المنطقة في إيران وسوريا وفلسطين ولبنان، والتي ستكون عاملاً إضافياً جديداً في دفع «الشرق الأوسط» على يد جيش العدو الصهيوني، والغزاة الجدد، نحو المزيد من الحروب والدمار والفوضى.

* كاتب فلسطيني

كلمات هاغل عن الديموقراطية لن تحجب آثار جولة التهديد المعلنة (أ ف ب)